وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
مديرية التنمية الإدارية
دائرة الديوان العام
الرقم ٢٤٢٧٧
التاريخ ٢٠٢٣/٥/١٠
الإحالة

# محضر اجتماع
## الهيئة العامة غير العادية
## لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع
## شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

٢٠٢٣/٥/١٠

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق لـ 2023/05/10 في قاعة الأمويين - فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق عدد المرات المحدد وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2023/04/11 و2023/04/12 وفقاً للشكل التالي:

رقم الوارد 539
التاريخ ٢٠٢٣/٥/١٠
سوق دمشق للأوراق المالية

1- الموقع الرسمي لصحيفة الوطن / العدد رقم 3959 والعدد رقم 3960.

2- الموقع الرسمي لصحيفة البعث / العدد رقم 836 والعدد رقم 837.

وبناءً على الكتاب رقم (0307/OG/CEO/23) تاريخ 2023/04/11الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والكتاب رقم (0603/OC/CEO/23) تاريخ2023/04/11 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (0306/OG/CEO/23) تاريخ 2023/04/11الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبين عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها ( 133344612سهم) وتشكل ما نسبته 73.47% وأسهم بالوكالة وعددها (5732136 سهم) وتشكل ما نسبته 3.15% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (139067748) سهم تشكل ما نسبته 76.62%.

كما حضر هذا الاجتماع السادة هيثم الحسين وربا عساف مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب كتاب التكليف رقم (2708/8058) تاريخ 2023/05/09 كما حضر كل من السيدة ريم محمد والآنسة رنيم سليمان مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/2215/ص) تاريخ 2023/4/25، وكما حضر كل من السيد أحمد القصار والآنسة زبيدة فاكهاني مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(635/ص-م.إ) تاريخ 2023/5/2، وحضر الاجتماع السيد قحطان السيوفي مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد والسيدة رغد معصب والسيد عيسى الشامي والسيد مرهف نزهه والسيد زيد الخوري ، كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك - السيد نضال غضيان النصراوين.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين يأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

صورة طبق الأصل

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيد يحيى أحمد حيث قام بتسمية كل من السيدين نبيل زماط وإلياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي الأستاذ رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

**ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:**

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023.
2. سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2022.
3. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2022 والمصادقة عليها.
4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.
5. اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2022/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 20% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 21.78 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.
6. عرض قبول استقالة عضو مجلس إدارة والمصادقة على تعيين عضو مجلس إدارة جديد.
7. تفويض مجلس الإدارة في بيع العقارات المستملكة من قبل البنك نتيجة التنفيذ على الضمانات العقارية للعملاء المتعثرين وفق الأحكام والقوانين النافذة.
8. المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2022.
9. إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
10. انتخاب مدقق الحسابات لعام 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
11. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
12. عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني-سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة بتعديل مضمون الاتفاقية وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي حال اللزوم.

---

## أولاً - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2022 وخطة العمل للسنة المالية 2023:

تلا السيد نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2022، وخطة العمل للسنة المالية 2023.

كان هذا العام مليئاً بالتحديات المحلية والإقليمية والعالمية، حيث استمرت العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، وبعد البدء بالتعافي العالمي من آثار جائحة كوفيد-19، أتى تقلب الأوضاع الجيوسياسية عالمياً، والذي أدى إلى ارتفاع مخاطر السوق واتجاه المستثمرين إلى الاستثمار في أصول عالية الأمان، وتشير التخفيضات المتكررة لتوقعات النمو العالمي على مدار العام إلى تدهور الآفاق الاقتصادية.

في هذه البيئة غير المستقرة، وعلى الرغم من آثارها السلبية، أثبت البنك جاهزيةً عاليةً في المحافظة على استمرارية أعماله وأنشطته ووفائه بالتزاماته اتجاه العملاء ومختلف الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي أثبت صلابةً في ركائزنا الاستراتيجية.

قام البنك خلال عام 2022، برفع رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 10% وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين والحصول على موافقة الجهات الوصائية والرقابية، حيث أصبح رأس المال 18.15 مليار ليرة سورية.

حقق البنك أرباحاً صافية بعد الضرائب بلغت 7.9 مليار ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والبالغة 82.7 مليار ليرة سورية، ويوصي مجلس الإدارة إلى الهيئة العامة للمساهمين بتوزيع أرباح بنسبة 20% على شكل أسهم مجانية (سهمين مجانيين لكل عشرة أسهم)، وبرفع رأس المال بمبلغ 3.63 مليار ليرة سورية ليصبح 21.78 مليار ليرة سورية.

وفي ضوء استمرار الظروف الاقتصادية القاسية وارتفاع درجات المنافسة، ارتفع مبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2022 ليصل إلى 714.6 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ 576.8 مليار ليرة سورية في بداية العام وبنسبة نمو 24%، كما ارتفعت ودائع العملاء بنسبة 53% لتصل إلى 141.8 مليار ليرة سورية في نهاية العام، في حين نمت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 74% لتصل إلى 46 مليار ليرة سورية.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 225.5% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما يحتفظ البنك بنسب سيولة عالية سواءً بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية.

تشكل الثقافة الراسخة لإدارة المخاطر والالتزام، الأساس لقدرتنا على تحقيق النمو المنضبط والمستدام، حيث واصلنا استثمارنا في تعزيز معايير وأطر وأدوات الحوكمة، وشمل ذلك زيادة قدرات موظفي إدارة المخاطر والرقابة، كما نسعى دائماً إلى اتباع أعلى درجات السلوك الأخلاقي والمهني، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على نجاح البنك ونتائج أعماله والاستدامة على المدى الطويل.

أكدت الأحداث التي شهدتها السنوات السابقة على أهمية المرونة والقدرة على التعامل مع المتغيرات، وانطلاقاً من إدراك أهمية تعزيز قدرة البنك والمحافظة على النمو المستدام، فقد تم اعتماد خطط مدروسة لعام 2023 تمتاز بالمرونة وفق التغيرات الاستثنائية وتتوخى أقصى درجات الحيطة والحذر، أساسها تعزيز الحصة السوقية والنمو وترشيد الإنفاق وزيادة كفاءة استخدام الموارد واستغلال أفضل فرص العمل والاستثمار، حيث تعتمد الخطة بشكلٍ أساسي على:

- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.
- زيادة معدلات صافي هامش الفائدة وتعزيز الدخل من غير الفوائد.
- المحافظة على نمو وجودة المحفظة الائتمانية.
- المحافظة على نمو الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية وودائع العملاء.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية والاستمرار في تطبيق خطط
- المحافظة على الموظفين المتميزين والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.

**بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.**

**ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية 2022:**

تقدم السيد قحطان السيوفي بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2022، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية المقدمة من مجلس الإدارة من كافة النواحي الجوهرية وإلى توافقها مع المعايير الدولية، كما أكد التقرير على انسجام البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأنها تظهر بعدالة المركز المالي للبنك وأوصى الهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية عن عام 2022 وتقرير مجلس الإدارة.

**بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.**

---

**ثالثاً - مناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2022 والمصادقة عليها:**

عرض السيد رئيس الهيئة العامة البيانات المالية والحسابات الختامية للبنك، حيث أوضح الرئيس التنفيذي للبنك السيد نضال النصراوين، أن العام 2022 شهد العديد من التحديات على مستوى العالم، إذ تراجع النمو الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ مع ازدياد حدة موجة التضخم العالمي وبلوغها مستويات عالية غير مسبوقة منذ أربعة عقود في اقتصاد الدول المتقدمة والعديد من الدول الأخرى، الأمر الذي حدا بالبنوك المركزية الرئيسية إلى رفع أسعار الفوائد بوتيرة سريعة وتشديد سياساتها النقدية لتخفيف الطلب الكلي واحتواء أثر التضخم، كما تفاقمت المخاطر الجيوسياسية خلال العام 2022 مع اندلاع واستمرار الصراع في أوكرانيا وتداعياته المختلفة بما فيها ارتفاع أسعار الطاقة والأغذية والعزوف عن الاستثمار خاصةً في الدول النامية، ما أسهم أيضاً في تراجع النمو العالمي.

ومع نهاية عام 2022، بدأت تظهر بعض بوادر التحسن والحد من تباطؤ الاقتصاد العالمي، خاصةً بالتزامن مع إعادة انفتاح الأنشطة الاقتصادية في الصين وتراجع أسعار الطاقة بالإضافة إلى بداية انخفاض معدلات التضخم، الأمر الذي شجع البنوك المركزية على تخفيض وتيرة رفع أسعار الفوائد.

كما أن معدل النمو الكلي للاقتصادات العربية شهد تحسناً مدفوعاً باستكمال انفتاح الأنشطة الاقتصادية بعد انحسار جائحة كورونا وبارتفاع الطلب الملحوظ في العديد من القطاعات مثل قطاعات الخدمات وخاصة قطاع السياحة وقطاعات التعدين بما فيها البترول والغاز والأسمدة.

كما ارتفعت حقوق الملكية بمقدار 91 مليار ليرة سورية وبمعدل 21% حيث بلغت 517.5 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2022، وبلغت نسبة كفاية رأس المال 225.51%.

في حين نمت أرصدة ودائع العملاء بمعدل 53% حيث بلغت 142 مليار ليرة سورية في نهاية العام.

وتطبيقاً للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية، فقد تم استرداد مخصصات بقيمة 214.6 مليون ليرة سورية، علماً أنه لم يتم تعثر أي عميل من عملاء التسهيلات الائتمانية خلال عام 2022، حيث بلغت نسبة الديون غير العاملة 32% وبنسبة تغطية 100%.

كما تمكن البنك من خلال الجهود المبذولة من تخفيض عدد عملاء الشركات غير العاملة خلال عام 2022 من 6 عملاء إلى 4 عملاء، ونتيجةً لعمليات التسوية، تم استرداد المخصصات والفوائد المعلقة بمبلغ 872 مليون ليرة سورية.

بلغت نسبة صافي التسهيلات الائتمانية إلى ودائع العملاء 32%، كما بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 46% وبكافة العملات 306%.

وعلى الرغم من تفاقم حدة الظروف العالمية والإقليمية واستمرار العقوبات الدولية المفروضة على سورية، حقق البنك صافي أرباح بعد الضريبة 90,642,381,510 تسعين مليار وستمائة واثنان وأربعون مليون وثلاثمائة وواحد وثمانون ألف وخمسمائة وعشر ليرات سورية حيث بلغ الربح غير المحقق الناتج عن تقييم مركز القطع البنيوي 82,732,114,595 اثنان وثمانون مليار وسبعمائة واثنان وثلاثون مليون ومائة واربع عشرة ألف وخمسمئة وخمس وتسعون ليرة سورية فيكون الربح المحقق 7,910,266,915 سبع مليارات وتسعمائة وعشر ملايين ومائتان وست وستون ألف وتسعمائة وخمسة عشرة ليرة سورية.

كما عرض السيد الرئيس التنفيذي للوضع التنافسي للبنك مقارنة مع القطاع المصرفي في سورية.

توجه المساهم السيد خليل الخشي بالشكر لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك وسأل عن سبب هبوط صافي الأرباح عن العام الماضي، كما سأل عن هبوط صافي الدخل التشغيلي وارتفاع نفقات الموظفين

توجه المساهم السيد وليد الأحمر بالشكر للشريك الاستراتيجي على دعمه للبنك وسأل توسيع المحفظة الائتمانية

كما سأل عن جاهزية البنك لمواكبة التطورات الاقتصادية الجديدة

تقدم الدكتور عمر الحسيني بالشكر للشريك الاستراتيجي للبنك وسأل عن زيادة المحفظة الائتمانية لزيادة الربح الذي يحققه البنك وسأل عن زيادة توزيع الأرباح

أكد المساهم إبراهيم طرحة عن نجاح إدارة البنك في عملها وسأل عن سبب إمكانية زيادة نسبة الأرباح الموزعة وأن تكون القروض الممنوحة للبنك هي للمشاريع الإنتاجية والتنموية

وجه المساهم السيد زياد زنبوعة التحية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية حيث سأل عما ورد في تقرير مجلس الإدارة لجهة خطة العمل لجهة المحافظة على ما حققه البنك في مجال التسهيلات الائتمانية والودائع وسبب انخفاض نشاط البنك في هذين المجالين كما سأل عن تقرير مدقق الحسابات حيث أن لم يأتي كافياً ولم يقم مدقق الحسابات واعترض على مبلغ تعويضات مدقق الحسابات كما سأل عن مخصصات الخسائر الائتمانية كما سأل عن الايداعات الخارجية وما هي نسبة الفائدة على تلك الايداعات وهل هي بالدولار الأمريكي وهل تحول مبالغ الفائدة إلى داخل سورية

تقدم السيد رئيس التنفيذي بالإجابة على تساؤلات السادة المساهمين وفق ما يأتي:

- سوف يقوم البنك بالعمل على زيادة عمله في مجال منح التسهيلات الائتمانية وزيادة منتجات البنك في مجال منح القروض.
- إن زيادة نسبة الأرباح الموزعة تكون بما يحافظ على استمرار عمل البنك وتقديمه لخدمات أفضل.
- إن التطورات الحالية تشير إلى تحسن في الوضع الاقتصادي بما ينعكس ايجاباً على عمل المصارف.
- إن الايداعات الخارجية تكون بنسبة عائد 5% ومتابعة بشكل يومي وتلك العوائد تغطي الجزء الأكبر من مصاريف البنك.
- إن تقرير مجلس مدقق الحسابات أتى وفق المعايير المحاسبية العالمية، وأتعاب المدققين تكون وفق أنظمة جمعية المحاسبين القانونيين.
- إن البنك يقوم بتقديم القروض والتسهيلات وفق دراسة للمشاريع التي تطلب منحها التسهيلات بما فيها المشاريع الإنتاجية.

**بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية للبنك للعام 2022.**



**رابعاً - اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات:**

تم تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2022 بمبلغ /810,874,672/ ل.س فقط ثمانمائة وعشر ملايين وثمانمائة وأربع وسبعون ألفاً وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2022 بمبلغ /810,874,672/ ل.س فقط ثمانمائة وعشر ملايين وثمانمائة وأربع وسبعون ألفاً وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية، حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.

حيث تم تشكيل كل من الاحتياطي القانوني (الإجباري) والاحتياطي الخاص (الاختياري) بنسبة 10% لكل منهما من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2022 في الإيضاح رقم (22).

**بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2022 بمبلغ /810,874,672/ ل.س فقط ثمانمائة وعشر ملايين وثمانمائة وأربع وسبعون ألفاً وستمائة**

**واثنان وسبعون ليرة سورية، وتكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2022 بمبلغ /810,874,672/ ل.س فقط ثمانمائة وعشر ملايين وثمانمائة وأربع وسبعون ألفاً وستمائة واثنان وسبعون ليرة سورية.**

---

**خامساً - اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2022/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 20% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 21.78 مليار ليرة سورية، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك:**

بين رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة اقترح زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من الأرباح المحققة المشار إليها في ميزانية 2022 وأن النسبة المقترحة لزيادة رأس المال هي 20% من رأس مال البنك المدفوع بالكامل على أن يتم تدوير المبلغ المتبقي من الأرباح ضمن الأرباح المتراكمة المحققة.

وقد خاطب البنك الجهات الرقابية للحصول على الموافقات اللازمة لإدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال والتي أكدت على ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة لجهة رفع رأس مال البنك ولا سيما أن البت النهائي بالموضوع يعود إلى مجلس النقد والتسليف وأن تنفيذ ذلك لابد له من استكمال موافقات الجهات الرقابية ذات الاختصاص وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

**وبعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للبنك بزيادة رأسمال الشركة بمقدار ثلاث مليارات وستمائة وثلاثون مليون ليرة سورية عبر ضم جزء من الأرباح (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال البنك ليصبح واحد وعشرون مليار وسبعمائة وثمانون مليون ليرة سورية وإعادة ترقيم الأسهم وفق ذلك.**

---

**سادساً – عرض قبول استقالة عضو مجلس إدارة والمصادقة على تعيين عضو مجلس إدارة جديد:**

أوضح السيد رئيس الجلسة أن السيدة هيفاء يونس عضو مجلس الإدارة تقدمت بطلب استقالة إلى مجلس إدارة البنك لأسباب شخصية / خاصة ونظراً لشغور العضوية بالاستقالة المقدمة من السيدة هيفاء يونس ووفق أحكام المادة 149 من قانون الشركات "إذا شغر مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة فللمجلس أن يعين عضوا في المركز الشاغر من المساهمين الحائزين شروط العضوية على أن يعرض هذا التعيين على الهيئة العامة في أول اجتماع لها..."

ونتيجة حرص مجلس إدارة البنك على الالتزام والامتثال بكافة القوانين والأنظمة والتعليمات ذات الصلة ووفق التعليمات الواردة بالقرار رقم 2011/1186 الصادر عن مصرف سورية المركزي، تم تعيين المرشح لعضوية مجلس الإدارة السيد عيسى الشامي وذلك لما يتمتع به من الخبرات العلمية والعملية وأوضح السيد رئيس الهيئة العامة إلى أنه تم الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم (16/4658/ص) تاريخ 2022/9/12 وتم شهر التعديل في السجل التجاري الخاص بالبنك، بحيث يكمل العضو الجديد مدة ولاية سلفه.

وهنا توجه السيد رئيس الجلسة باسمه وباسم كافة أعضاء مجلس الإدارة بخالص الشكر والتقدير إلى السيدة هيفاء يونس متمنين لها دوام الصحة والنجاح والتوفيق كما تمنى للسيد عيسى الشامي النجاح بالمهام الموكلة إليه في عضوية مجلس الإدارة.

**وبعد المناقشة والتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على عرض قبول استقالة عضو مجلس إدارة السيدة هيفاء يونس والمصادقة على تعيين السيد عيسى الشامي عضو مجلس إدارة جديد**

---

**سابعاً - تفويض مجلس الإدارة في بيع العقارات المستملكة من قبل البنك لقاء تحصيل الديون المترتبة للبنك ونتيجة التنفيذ على الضمانات العقارية للعملاء المتعثرين وفق الأحكام والقوانين النافذة:**

بين رئيس الجلسة أنه واستناداً لأحكام الفقرة 7 من المادة 168من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 التي تنص على صلاحية الهيئة العامة البحث في الاقتراحات الخاصة بالاستدانة وبيع عقارات الشركة ورهنها واعطاء الكفالات والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها التي تخرج عن صلاحية مجلس الادارة واتخاذ القرارات بذلك.

كما او ضح أن البنك استملك بعض العقارات لقاء تحصيل الديون من خلال التنفيذ على العملاء المتعثرين في سبيل السعي لتحصيل حقوقه وقد منح النص القانوني مهلة سنتين لبيع هذه العقارات من تاريخ امتلاكها إلا انه وبسبب الأوضاع الراهنة وفيما يتعلق بمصلحة المصرف ولمبررات كثيرة تعذر بيع هذا العقارات وعلى اعتبار أنه لابد من الحصول على موافقة الهيئة العامة لبيع مثل هذه العقارات عند إمكانية ذلك وبما يحقق مصلحة البنك ووفق المعطيات التي تستدعي ذلك تم طرح هذا البند ضمن جدول الأعمال للحصول على التفويض المطلوب.

عرض المهندس غياث قطيني بصفته نقيب المهندسين في سورية مساعدة نقابة المهندسين في تقييم هذه العقارات.

**وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس الإدارة في بيع العقارات المستملكة من قبل البنك لقاء تحصيل الديون المترتبة للبنك نتيجة التنفيذ على الضمانات العقارية للعملاء المتعثرين وفق الأحكام والقوانين النافذة وللمجلس تفويض الغير بذلك وذلك التفويض لمدة سنة من تاريخ 10 أيار 2023.**

---

**ثامناً - المصادقة على تعويضات وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2022:**

بين رئيس الجلسة أنه ووفق ما جاء في نص المادة 2/156 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاط الشركة وفعاليتها وأن مصروف بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة في معرض ممارستهم لأعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بلغ /116,666,700/ ليرة سورية كتعويضات حضور دون أن يكون ضمن هذه المبالغ أي مكافآت مالية لأي من السادة أعضاء مجلس الإدارة.

**وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (29) بملغ وقدره 116666700 ليرة سورية والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (32) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.**

---

**تاسعاً - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة:**

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

**بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2022.**

---

**عاشراً - انتخاب مدقق الحسابات لعام 2023 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته:**

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد قحطان السيوفي مرشحاً وحيداً لذلك.

**وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد قحطان السيوفي مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2023 بتعويضات قدرها سبع ملايين ليرة سورية.**

---

**حادي عشر - الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة:**

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152 /من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 جاء صراحةً على أنه " لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة ".

ونظراً أن عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني - سورية في مجال القطاع المصرفي داخل سورية وخارجها، على سبيل المثال بنك التوفير كعضو في مجلس الإدارة، فكان لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

**وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع بالترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة لمدة سنة من تاريخ 10 أيار 2023 وفق أحكام المادة 153 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011.**

---

**اثني عشر - عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني-سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة بتعديل مضمون الاتفاقية وفق ملاحظات مصرف سورية المركزي حال اللزوم:**

بين السيد رئيس الجلسة أنه بموجب الاحكام والتعليمات ذات الصلة ولاسيما تعميم مصرف سورية المركزي رقم 16/334/ص تاريخ 2023/01/12 موضوع توفيق أوضاع اتفاقية الدعم الفني و/أو تقني و/أو إداري مع أحكام القرار رقم 263/م ن تاريخ 2022/11/16 الصادر عن السادة مجلس النقد والتسليف موضوع اعتماد المعايير اللازمة لاعتبار الاتفاقية المبرمة اتفاقية دعم فني و / او تقني و / او إداري والمتطلبات اللازمة لتجديد الاتفاقية الصادر عن مجلس النقد والتسليف.

وأوضح رئيس الجلسة أنه وبموجب الكتب والمراسلات الجارية مع السادة مصرف سورية المركزي بخصوص اتفاقية الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية الخاصة ببنك قطر الوطني - سورية تم لحظ أفضل المعايير والمحاور الواجب توافرها في اتفاقية الخدمات الاستشارية بما يؤمن منفعة المصرف ويضمن حقوقه ويحافظ على استقلاليته وحقوق مساهميه.

وذلك وصولاً إلى قرار السادة مجلس النقد والتسليف رقم 11/م.ن تاريخ 08/02/ 2022 المتضمن المقترحات حول الخدمات المقدمة من قبل بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق بموجب اتفاقية الخدمات والاستشارات الفنية والإدارية المبرمة مع بنك قطر الوطني – سورية وذلك اعتبارا من 2015/01/01 ولغاية 2021/12/31.

وبين السيد رئيس الجلسة ان مجلس إدارة بنك قطر الوطني سورية يحرص وبشكل مباشر على متابعة إدراج موضوع اتفاقية الدعم وبشكل منتظم في كل سنة ضمن جدول أعمال الهيئة العامة للمصرف ومن خلال تقييمه للاتفاقية ومناقشته للخدمات المقدمة من قبل الشريك الاستراتيجي المستشار ودراسة المبررات التي تستدعي استمرارية العمل بها والنفقات والمصاريف التي قد تترتب عنها ، وما في ذلك منفعة وقيمة مضافة في آلية عمل المصرف خاصة مع استمرار قبول المستشار – الشريك الاستراتيجي بتقديم خدماته بشكل مجاني واستمرار العمل بموجب أحكام الاتفاقية وشروطها .

وأوضح السيد رئيس الجلسة أن الأحكام والشروط الواردة في اتفاقية الخدمات الاستشارية والفنية والإدارية المبرمة والموقعة مع الشريك الاستراتيجي تتوافق مع المعايير والمحاور المطلوبة الواردة في قرار السادة مجلس النقد والتسليف رقم 263/م ن تاريخ 2022/11/16 وتنسجم معه لجهة المتعاقد معه والمحاور المطلوبة فيه.

كما بين رئيس الجلسة أن السادة بنك قطر الوطني قدم كافة الخدمات والدعم الفني اللازم لبنك قطر الوطني سورية خلال المدة المشار إليها ضمن أطر اتفاقية التعاون الموافق عليها من قبل مصرف سورية المركزي وكان ذلك بشكل مجاني طول تلك الفترة.

كما بين السيد رئيس الجلسة انه ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن عام 2023-2024 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ولاحقاً لقرار مجلس النقد والتسليف المبين أعلاه وعلى اعتبار أن المستشار سيقدم عدة خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات التالية:

1) المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.
2) تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك بتزويدها للمستشار.
3) المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.
4) تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.
5) تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

6) الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

7) يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

ونظراً إلى الحاجة إلى استمرار العمل بالاتفاقية القائمة المشار إليها ووفق ما هو ورد بها من احكام وشروط.

**وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص الاتفاقية وتعديلها وتوقيعها أو تمديد العمل بها وكل ما ينشأ ويتفرع عن ذلك.**

---

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة غير العادية أعمالها في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق 2023/05/10.

مندوب مصرف سورية المركزي

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك

مراقب التصويت

مراقب التصويت

مدون وقائع الجلسة

رئيس الهيئة العامة غير العادية

صورة طبق الأصل

١٠ أيار ٢٠٢٣